الروسية على (قره باغ - كنجه - شيروان - شكي - دربند - باكو - الجزء الشمالي لخانية طالش، وتخلت إيران عن ادعاءتها بكل جيورجيا وداغستان)[٣٧]، بالإضافة إلى الانتصارات الروسية على العثمانيين شرق البحر الأسود واحتلال مناطق واسعة سنة ١٨٠٧م[٣٨]. وبذلك أصبحت بعض القبائل الكوردية في قره باغ تخضع لروسيا والتحقت بالمناطق التي خضعت لروسيا الكثير من الكورد الايزديين خاصة، نتيجة للظلم الذي تعرضوا له على أيدي السلطات العثمانية[٣٩]، وكان معظم الكورد يعيشون في ولاية (اليزابيث بول) ثم ألحقت قارص وأردهان إلى روسيا أيضا[٤٠].

استمرت العلاقات بين الدولتين العثمانية والإيرانية وفق معاهدة زهاب ١٦٣٩م حتى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تم التأكيد على بنودها في المعاهدات اللاحقة، ومع بداية القرن التاسع عشر تحولت إمارة بابان إلى نقطة الصراع والتدخل بين الدولتين من حيث تدخلهما في شؤون الإمارة أو تعيين أو عزل أمرائها مما اضطر بعضهم إلى اللجوء إلى هذا الطرف أو ذاك. وبذلك كانت من النقاط التي تبعث على النزاع والصدام بين الدولتين[٤١].

فاضطر السلطان إلى اتباع سياسة المهادنة في أنحاء الدولة العثمانية وخاصة في الشرق فاستغلت إيران تلك الأوضاع للقيام بالهجوم على الدولة العثمانية من محورين الأول في اتجاه السليمانية وكركوك ثم التوجه نحو بغداد حتى وصلت شهربان مما دفع السلطان محمود الثاني إلى إعلان الحرب على إيران وإرسال النجدات لوالي بغداد سنة ١٨٢٠م[٤٢]، وتصدت قوات داود باشا للجيش الإيراني، وبغض النظر عن التفاصيل فان القوات الإيرانية انسحبت، وعندما كررت هجومها أجبرت على الانسحاب مرة أخرى سنة ١٨٢١م وخاصة بعد تفشي وباء الكوليرا بين قواتهم. أما في المحور الثاني في شمال كوردستان فكانت تسود الحدود حالة من الفوضي والقلق وكان الطريق بين بايزيد وارضروم مقطوعا ومن جهة أخرى فان خمسمائة عائلة من عشائر (حيدرانلو) الكوردية عبرت الحدود من إيران وسكنت أطراف موش وطالبت الحكومة الإيرانية إعادتهم إلى إيران، واستغلت ذلك ذريعة

للهجوم على الدولة العثمانية سنة ١٨٢١م والتوغل حتى(موش) والاستيلاء على بايزيد وبدليس وأرجيش[٤٣]، ثم دخل الجانبان في مفاوضات انتهت بالتوقيع على معاهدة في (٢٨ تموز ١٨٢٣م) عرفت باسم معاهدة ارضروم الأولى).

كان الأساس الذي اعتمد عليه في هذه المعاهدة، هو أن تكون معاهدة سنة (١٧٤٦م)[٤٤] نافذة المفعول وتبقي الحدود كما كانت عليه، بينما جاء في مقدمة الشروط ((يجب أن تسترجع جميع القلاع والأراضي والقري والمدن التي كانت للدولة العثمانية والتي دخلت في حوزة الدولة الإيرانية سلما أو حربا وان تعاد إلى الدولة العثمانية في مدة أقصاها ستون يوما من تاريخ هذه المعاهدة))[٤٥].

أما بنود المعاهدة السبعة والتي تخص منها بمشكلة تحديد الحدود فهي المادة الاولي والثالثة والرابعة والتي تؤكد على ضبط الحدود ومنع التنقل عبرها وعدم قبول الفارين الي الدولتين[٤٦].

أما المواد الأخرى فهي حول مراعاة الزوار والحجاج الإيرانيين وإعادة الأموال التجارية التي حجزت في الدولة العثمانية والأموال المتروكة للإيرانيين المتوفين في الدولة العثمانية، وتبادل السفراء بين الدولتين.

اتفقت معظم الاراء على أن معاهدة ارضروم الاولي لم تضع حدا نهائيا للصراع بين الدولتين ولم تحدد الحدود بدقة ولم تأت بجديد في تاريخ العلاقات بين العثمانيين والإيرانيين، بل أن المعاهدة أملتها ظروف الدولتين وليست الرغبة الصادقة[٤٧]، وجاءت معاهدة ارضروم الاولي بشكل خطوط عامة غير دقيقة بينما تحتاج الحدود إلى دراسة جغرافية دقيقة من حيث طبيعتها وأسلوب حياة العشائر الكوردية)[٤٨]لذلك كان من الطبيعي أن تستمر الخلافات بين الدولتين من جديد[٤٩]، لأنها لم تؤذن بالتسوية النهائية بينهما[٥٠].

من خلال دراسة مواد المعاهدة المتعلقة بتحديد الحدود بين الدولتين العثمانية والايرانية والاطلاع على الاراء المختلفة فانه يمكن أن نستنتج:-

١- أن الصراع على كوردستان شكل جزءا مهما من المفاوضات بين الدولتين، وحتى مقدمة الشروط نصت على إعادة المناطق التي احتلتها إيران وكانت معظمها

أن لم يكن جميعها في كوردستان حيث أصابها الدمار نتيجة الهجوم الإيراني ثم استردها العثمانيون.

٢- استهدفت المعاهدة منع إيران من التدخل في شؤون إمارة بابان ومنع أمرائها من اللجوء إلى إيران وانفراد ولاة بغداد بحق تعيين الحكام في كوردستان، من جانب أخر فان العشائر التي عبرت الحدود للرعي معظمها عشائر كوردية، حيث اصبح عليها ألان أن تدفع الرسوم لمجرد انتقالها من قرية إلى أخرى في الجانب الأخر من الحدود.

٣- أرادت أن تضع حدا لانتقال العشائر الكوردية عبر الحدود وبذلك أعاقت الرحلات الموسمية لتلك العشائر التي تعتمد اغلبها على الرعي وسمح لها فقط بعبور الحدود للسكن في الجانب الأخر دون السماح لها بالعودة.

يؤكد بعض المؤرخين والكتاب على أن معاهدة أرضروم الأولى لم تضع حدا نهائيا للصراع ولم تنه مشكلات الحدود ولم تثبتها، لذلك فقد استمر الصراع بين الدولتين على كوردستان بشكل عام وعلى إمارة بابان بشكل خاص، فعندما استمر الإيرانيون في تدخلاتهم، أرسلت الدولة العثمانية ممثلا عنها إلى إيران للاعتراض على ذلك، إلا انه ابلغ بان عباس ميرزا يقول ((أنني لا أتدخل في شؤون الأكراد ولم أرسل لهم جندا، وليس في كوردستان قوة إيرانية، ولا يمكن منع الأكراد من عبور حدودنا لاجل الرعي، ولأجلها نجبي منهم مبلغا سنويا فهل هذا يعد مداخلة في شؤون كوردستان))[٥١]. من جانب أخر فان الدولة العثمانية خسرت مناطق واسعة في ولايتي أرضروم وموش خلال حربها مع روسيا في ١٨٢٨-١٨٢٩م[٥٢].

برزت مشاكل جديدة بين الدولتين منها التجاء عدد من الأمراء من أبناء الشاه فتح على القاجاري (١٧٩٧-١٨٣٤م) إلى بغداد بعد وفاة والدهم وحدوث صراع على السلطة في إيران[٥٣]، من جانب أخر وفي منطقة بايزيد اقتحمت القوات الإيرانية المناطق الواقعة ضمن السيطرة العثمانية غير إنها تراجعت عنها فيما بعد[٥٤]، وقام والي بغداد علي رضا باشا (١٨٣١-١٨٤٢م) بمهاجمة مدينة المحمرة سنة ١٨٣٧م واحتلها ثم هجمت القوات الإيرانية على السليمانية سنة

١٨٤٠م[٥٥] بالإضافة إلى حوادث الحدود المتكررة واستمرار انتقال العشائر الكوردية بين الجانبين، وكادت الأوضاع تؤدي إلى حرب شاملة بين الدولتين لولا تدخل كل من بريطانيا وروسيا لإنهاء الوضع المتأزم بين الدولتين، وكان حرص بريطانيا وروسيا نابع من المحافظة على مصالحهما في المنطقة، فبريطانيا لها مشاريع تجارية وملاحية كما شجعت الدولتين على التقارب خوفا من امتداد النفوذ الروسي[٥٦]، بينما أطماع روسيا كانت في تثبيت نفوذها في إيران ومقاومة الأطماع البريطانية في المنطقة والوصول إلى المياه الدافئة[٥٧].

بعد قبول الدولتين وساطة بريطانيا وروسيا فقد تشكلت سنة ١٨٤٣م لجنة من الدول الأربعة، حيث مثل إيران (ميرزا تقي خان) ومثل تركيا (أنور أفندي) ومثل بريطانيا (العقيد فنويك ويليامز) ومثل روسيا (العقيد دينيسه) ثم التحق القس (روبرت كرزن) بالممثل البريطاني، واتخذت اللجنة مدينة أرضروم مقرا لها وبدأت تجمع الوثائق المتعلقة بالحدود واستدعاء من يستطيع مساعدتها على تنفيذ واجبها، وبدأت اجتماعاتها في (١٥ مايس ١٨٤٣م)، إلا إن أعمالها لم تستمر طويلا حيث توقفت بسبب توتر العلاقات بينهما اثر هجوم قوات والي بغداد نجيب باشا (١٨٤٢-١٨٤٧م) على كربلاء واستيلاءها على المدينة[٥٨].

خاضت الأطراف المشاركة في اللجنة مفاوضات صعبة ومتقطعة ولم يكن الصراع على منطقة ما مقتصرا على ممثلي الدولتين العثمانية والإيرانية، بل كان مجالا للمناورات الدبلوماسية والصراع على المصالح بين الروس والبريطانيين أيضا، ففي منطقة السليمانية، وعلى الرغم من أن المعاهدات السابقة أقرت بتبعيتها للدولة العثمانية إلا أن المندوب الإيراني ومن ورائه حكومته كان يثير تلك القضية من اجل الضغط على الجانب العثماني وبالتالي يأمل في الحصول على تنازل عثماني مقابل التنازل عن السليمانية[٥٩].

إذا كانت المطالبة العثمانية أو الإيرانية المدعومة برغبة بريطانيا أو روسيا كل حسب مصالحها، بإخضاع أجزاء من كوردستان لسيطرتها، تبدو مسالة طبيعية بالنسبة لهم، فان الغريب في الأمر هو أن كل من الدولتين العثمانية والايرانية لم

تكتفيا بالمطالبة بأرض كوردستان بل تجاوزت مطاليبهم إلى المطالبة بالعشائر الكوردية أيضا للعمل على استقرارها والاستفادة منها وضبط الحدود، فقد طالبت إيران بالعشائر الكوردية التالية[٦٠]:

(حيدرانلو وتوابعها - سبيكلي - جلالي - زيلان - جنكي - جماديلو - تيكوري - شميسكي - ميلان - قره قبلق وتوابعها - شكيفتي - ميركوي).

بينما طالبت الدولة العثمانية بالعشائر الكوردية التالية:-

(قره أولوس - ابراهيم خانجي - الجاف - هماوند - منكور - جزء من البلباس - ميلان - شميسكي - شيكفتي).

ألاغرب من ذلك أن السفير البريطاني في استنبول (ستراتفورد كانغ) يعتبر هذا التقسيم بالنسبة للشعب الكوردي أساس التقدم الاجتماعي ومساهمة في حفظ الأمن، حيث يقول في تعليماته للعقيد ويليامز ممثل بريطانيا في لجنة تثبيت الحدود ((أن الأعمال... يجب أن تتوخي فيها مصلحة السكان العديدين المنتشرين فوق قمم الجبال المترامية والسهول الرحيبة التي سيمر خلالها خط الحدود ومن المعقول جدا أن يتوقع قيامها بوضع أسس تقدم اجتماعي كبير سيتسرب بالتدريج إلى سكان هذه البلاد... البعيدين عن المدنية، كما ستساهم مساهمة فعالة في حفظ الأمن))[٦١]. أن تنبؤات كانغ لم تتحقق ولم يكن بالإمكان أن تتحقق طالما أن كل هذه التسويات سواء كانت على مشكلات الحدود أو غيرها جاءت على حساب الشعب الكوردي دون مراعاة لمصالحه.

رغم كل العقبات فان المفاوضات استمرت وتم التوقيع على المعاهدة الجديدة التي سميت بـ(معاهدة أرضروم الثانية) في ٣١ أيار ١٨٤٧م[٦٢]، وشملت بنودها التسعة على القضايا المالية والتجارية والزوار ومستقبل الأمراء الإيرانيين الفارين منها، أما البنود التي تتعلق بتحديد الحدود فقد نصت على تحديد الحدود في منطقة السليمانية والبصرة وشط العرب والتعهد بتعيين ممثلين عن الدولتين في لجنة تحديد الحدود بالاضافة الي تسوية المسائل المتعلقة برسوم الرعي وتسليم المهاجرين ومنع التنقل عبر الحدود[٦٣].

كانت الحكومة العثمانية قد رفضت في أخر لحظة تخويل ممثلها حق التوقيع إلا بعد اخذ تأكيدات بخصوص المعني الدقيق لمواد معينة، فقدمت التأكيدات المطلوبة في (مذكرة إيضاحية) موجهة إلى الباب العالي من سفيري روسيا وبريطانيا في استنبول، واخيرا تم التصديق على المعاهدة وتبودلت وثائقها في (٢١ آذار ١٨٤٨م) وتم تشكيل لجنة لتثبيت الحدود من العقيد (وليامز) عن بريطانيا و(ميرزا جعفر خان) عن إيران و(درويش باشا) عن الدولة العثمانية والعقيد (جيريكوف) عن روسيا، وتأخر عمل اللجنة كثيرا فقد ظهر نزاع بين الدولتين على إقليم قوتور الذي كان موطنا لقبيلة شمسيكي الكوردية والذي كان يتوقع أن تنتقل عائديته لإيران، إلا أن (درويش باشا) قام باحتلال هذا الإقليم بقوات عثمانية ورفض الانسحاب منها[٦٤]. وعن ذلك يقول (درويش باشا) ((كتبت على قطعة من الرخام العبارة التالية (راس الحدود العثمانية ناحية القطور بتاريخ ١٢٦٥ ونصبت هذه القطعة بجانب الدعامة، ووضعت علامة أخرى كذلك على جبل (اللاداغ) الواقع في غرب خوي ووضعت علامة أخرى على جبال بيرزاده الواقع بالقرب من هودر وأستيران في قرية يزدكان، وبوضع هذه العلامات الثلاثة ثبتت حدود ناحية قطور القديمة ومن هذا التاريخ تم تحرير الناحية من سيطرة الإيرانيين))[٦٥].

انقطعت أعمال اللجنة بسبب حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦م) والحرب البريطانية - الإيرانية (١٨٥٦-١٨٥٧م)، (إلا أن أعمال اللجنة انتهت أخيرا في سنة ١٨٦٥م حيث انتهت اللجنة من رسم الخرائط في ضوء المعلومات التي جمعوها، إلا انهم لم يتوصلوا إلى الخارطة النهائية الموحدة أو (المتطابقة) إلا بعد أربع سنوات، حيث وافقت عليها ايران ولم توافق الدولة العثمانية عليها رسميا إلا سنة ١٨٧٥م)[٦٦].

لم تكتف معاهدة أرضروم الثانية بتقسيم كوردستان فحسب بل قسمت حتى العشيرة الواحدة بين روسيا وإيران والدولة العثمانية ويمكن إيراد ما حل بعشيرتي (جلالي وزيلانو) كمثال على ما تركته المعاهدة من أثار سلبية على الشعب

الكوردي، فالجدول أدناه يبين بشكل واضح اثر المعاهدة على عشيرة جلالي[٦٧]:-
مجموع أسر عشيرة جلالي في:

الطائفة	الدولة العثمانية	ايران	روسيا
خالكاني	٢٥٠	٢٦٠	٤٠
سالكاني	٢٣٠	٢٠٠	٥٠
بلخيكي (بلخكانلو)	٢٥٠	١٥٠	١٦٠
مصر كانلو	٣٠	١١٠	٢٠
حسن سورانلو	٢٠٠	١٠	٣٠
قرلبا شوخلي	٤٠	١٥٠	-
بانوكي	-	٨٠	٤٠

أما عشيرة (زيلانو) فهي مثال واضح للصراع العثماني - الإيراني على كسب العشائر الكوردية وإسكانها ضمن حدودها بكل الوسائل، فعشيرة زيلانو اصلها من أطراف آمد (ديار بكر) ولكنها هاجرت وسكنت أرضروم وقارص، إلا أن قسم منها هاجر إلى (مغاروان) في إيران لكثرة عددها، وبقي (حسين اغا) رئيس العشيرة واتباعه يعيشون في (روان) ثم تركها إلى (بايزيد) ثم (موش) بعد احتلال الروس لـ(روان وبايزيد) وترك موش واستقر في (جالدران) من نواحي خوي في إيران مدة سبع سنوات. ثم أجري اتصالات مع والي أرضروم للعودة إلى (قارص). فعلمت إيران بالخبر وألقت القبض على قاسم اغا ابن حسين اغا وإحدي زوجاته وأولاد قاسم اغا ونفتهم إلى طهران ثم بورستان، وذلك للضغط على حسين اغا بعدم العودة إلى الدولة العثمانية، إلا أن حسين اغا لم يخضع للتهديدات وعاد إلى قارص وسكن في قضاء (قاغزمان) حتيتوفي فيها بعد ست سنوات، عند ذلك قام الإيرانيون بإطلاق سراح قاسم اغا وبقية المحتجزين شرط العمل على جلب عشيرته إلى إيران، فوصل قاسم اغا إلى (قاغزمان) ونقل مائة بيت من عشيرته إلى خوي ثم ذهب إلى

ماكو، إلا انه تخلص منهم وعاد إلى قاغزمان واصبح رئيسا للعشيرة[٦٨].

من المثالين السابقين يتضح أن معاهدة أرضروم الثانية كانت خطوة مهمة أخرى في تكريس تقسيم ارض كوردستان وشعبها بين الدولتين العثمانية والإيرانية وبمباركة روسيا وبريطانيا وان الموقعين عليها لم يراعوا مطلقا مصلحة الشعب الكوردي بل حتى مصلحة العشيرة الكوردية الواحدة. لذلك فان تثبت الحدود ظلت مثار خلاف مستمر بين الدولة العثمانية وإيران واستمرت الاضطرابات على طول الحدود[٦٩].

تعددت الاراء حول تقييم معاهدة أرضروم الثانية إلا انها أجمعت على أنها لم تختلف كثيرا عن المعاهدات السابقة[٧٠]، لان الطرفين العثماني والإيراني لم يكن يمتلكان الأساليب الحديثة لتحديد الحدود بينما كان الوسيطان (الروسي والبريطاني) يمتلكان الخرائط والمعلومات[٧١].

مهما يكن فان الحدود الإيرانية – العثمانية التي يقدر طولها بـ(١١٨٠) ميل من الخليج العربي إلى جبال ارارات فان (٧٠٠) ميل من تلك الحدود تمر بكوردستان وان تلك الحدود التي قسمت كوردستان تركت أثارا عميقة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عندما أجبرت المعاهدة الشعب الكوردي على العيش على جانبي تلك الحدود الدولية بين العثمانيين والإيرانيين[٧٢].

الهوامش

(١) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ٧٣ : زكي، خلاصة...،ص ١٧٤ : نورس، العراق في العهد

العثماني، ص ٢١.

(٢) علاء نورس، الصراع العثماني - الفارسي وأثره في العراق أواخر القرن التاسع عشر، في: نزار عيد اللطيف الحديثي واخرون، المصدر السابق، ص٤٧ : وللتفاصيل عن تعامل الإيرانيين مع الأمراء الكورد ينظر: صلاح هروري، پارچەكرنا كوردستانێ ژ شەرێ چالديران تا پەيمانا زەهاب(١٥١٤-١٦٣٩م)، كوڤارا ڤەژين ژمارە(٠١٧)، دهوك، ١٩٩٩، ص ٦٣ ومابعدها.

(٣) رجاء حسين الخطاب، العلاقات العراقية - الفارسية ١٨٤٧-١٩٨١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص٣.

(٤) سيار الجميل، حصار الموصل (الصراع الإقليمي واندحار نادر شاه صفحة لامعة في تكوين العراق الحديث، الموصل، ١٩٩٠، ص٦٩، ودراسات في السيطرة العثمانية ...، ص١٩٩.

(٥) جلادت بدرخان، حول المسالة الكوردية. قانون أبعاد وتشتيت الأكراد، ت: دلاورزنكي، بيروت، ١٩٩٠، ص ص ٦-٧.

(٦) م.س.لازاريف، چەند كێشەيەكى دیموكرافى ومێژووى وسياسى وبەيوەندى كومەلايەتى وئابوورى كورد، ص ٢٨٢.

(٧) الجميل، حصار الموصل ...، ص٧٧.

(٨) زكي، خلاصة ...، ص ص ١٩٢-١٩٥.

(٩) وهي مدينة ضمن ولاية سيواس، وسيتم التركيز خلال الإشارة إلى بنود المعاهدات، على ما هو متعلق بتقسيم كوردستان، مع الإشارة إلى نصوص أخرى لزيادة الإيضاح إذا دعت الحاجة.

(١٠) الضابط، المصدر السابق، ص١٨ : فلاح شاكر اسود، الحدود الشرقية للوطن العربي والأطماع الفارسية، بغداد ١٩٨٢ ،ص٩ : علاء نورس، السياسة السوقية الإيرانية تجاه العراق في العصر الحديث في: الصراع العراقي الفارسي، بغداد ١٩٨٣، ص٢١١.

(١١) الضابط، المصدر السابق، ص١٩ : اسود، المصدر السابق، ص٩ : نورس، العراق في العهد العثماني، ص٢٥.

(١٢) تدهورت أوضاع إيران بسبب مقتل الشاه طهماسب (١٥٢٤-١٥٧٦م) ومن ثم ابنه حيدر الذي قتل بعد ساعات من توليه الحكم ثم وفاة ابنه إسماعيل في العام التالي مسموما. محمد فريد بك، المصدر السابق، ص١١٤.

(١٣) نظمي زادة، المصدر السابق، ص ص ٢٠٩-٢١٠ : محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ١١٤.

(١٤) الضابط، المصدر السابق، ص ٢١ : نورس، العراق في العهد العثماني، ص٢٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ص ٢١-٢٣ : والطريف أن هذا التنازل كان مقابل أن يدفع الشاه إلى الدولة العثمانية (٢٠٠) حمل حرير سنويا. المصدر نفسه، ص٢٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص ص ٢٤-٢٥ : ياسين عبد الكريم، اتفاقيات الحدود الشرقية إلى نهاية القرن

التاسع عشر، في: الحديثي، المصدر السابق، ص١٩٢ : اسود، المصدر السابق، ص١٠.

(١٧) وهو شقيق (تيمورخان بن سلطان على) الذي منحه السلطان مراد بلاد شهرزور سنة ١٥٨٠م، وقد حل محل اخيه في حكم شهرزور وكان رجلا ذا خبرة ومقدرة في ادارة البلاد. زكي، تاريخ السليمانية، ص ص ٤٢-٤٣

(١٨) درنة: منطقة حدودية تتبع قصر شيرين، ودرتنك: كانت تتكون من مدينة وقلعة حصينة وأصبحت مركز لإقليم حلوان. عماد عبد السلام رؤف، تطور مشاكل الحدود في الصراع العراقي - الفارسي، ص ص ٢٦٢، ٢٦٤.

(١٩) الضابط المصدر السابق، ص ٢٧ : ياسين عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٩٢ : خالدة سعدون، التطور السياسي لتحديد الحدود العراقية - الإيرانية، مجلة أفاق عربية، العددان ٣-٤، ١٩٨٠، ص١١٥.

(٢٠) للتفاصيل ينظر: نظمي زاده، المصدر السابق،ص ٢١٧ : لونگريك ، المصدر السابق، ص٧٠ وما بعدها : على شاكر على، المصدر السابق، ص٢٩ ومابعدها : نورس، العراق في العهد العثماني، ص٣٠ ومابعدها.

(٢١) زكي، خلاصة ..، ص ٢١٢.

(٢٢) لونگريك ، المصدر السابق، ص٩٢ ومابعدها : وللتفاصيل عن الحملة ينظر: على شاكر على، المصدر السابق، ص ٥٧ : نورس، العراق في العهد العثماني، ص٥٣ وما بعدها : صالح محمد العابد، حملة السلطان مراد الرابع لاستعادة بغداد، مجلة المورد، العدد الرابع، ١٩٧٩، ص٧٩ ومابعدها.

(٢٣) عماد الجواهري، صراع القوي السياسية في المشرق العربي من الغزو المغولي حتيالحكم العثماني، الموصل ١٩٩٠، ص١١١. وزهاب: موضع على مشارف جبل زاكروس وعلى الطريق بين بغداد وكرمنشاه ويعرف بـ (زهاو) أو (سربيل زهاب). مينورسكي، دائرة المعارف الإسلامية، ت: احمد الشنتناوي واخرون، بيروت ١٩٣٣، المجلد ١١، ص٣٤٨.

(٢٤) الضابط، المصدر السابق، ص ص ٣٣-٣٤ : ادموندز، المصدر السابق، ص ص ١١٨-١١٩ : على شاكر على، المصدر السابق، ص ص ٧٨-٨٩ : نورس، السياسة السوقية الإيرانية ...، ص٢١٥ : عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية-الإيرانية القاهرة ،١٩٧٤ ،ص ص ١٥-١٦ : ياسين عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٩٧ : خالدة السعدون، المصدر السابق، ص١١٥. ينظر الملحق رقم (١٢).

(٢٥) جابر ابراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية-الإيرانية. دراسة قانونية وثائقية، بغداد، ١٩٧٥، ص٢١٤.

(٢٦) نورس، العراق في العهد العثماني، ص٦٦.